مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB

الدرهم الالكتروني eDirham

شروط وأحكام الدرهم الإلكتروني

تُمثل هذه الشروط والأحكام كما يتم تعديلها من وقت لآخر جزءًا لا يتجزأ من نموذج الطلب الملحق بها كما أنها تحكم العلاقة التعاقدية بين مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع. صندوق بريد رقم 313، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة ("**المصرف**" أو "**مصرف أبوظبي الإسلامي**") والمتعامل فيما يتعلق بطرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني كما هي معرفه أدناه.

1. التعريفات والتفسير

1.1. في هذه الشروط والأحكام:

"**القوانين المعمول بها**" يُقصد بها جميع التشريعات واللوائح والقوانين والقرارات المحلية والاتحادية والأنظمة الداخلية و/أو غيرها من القوانين وأي أداه أخري يكون له نفس الأثر القانوني تم إصدارها وتفعيلها حاليا و من وقتٍ لآخر فيما يتعلق أو يتصل بالنواحي المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام.

"**الدرهم الإماراتي**" يُقصد به العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

"**يوم عمل**" يُقصد به أي يوم (بخلاف أيام الجمعة السبت والعطلات الرسمية) تكون فيه البنوك مفتوحة بصورة عامة للممارسة اعمالها العادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

"**المتعامل**" يُقصد به الشخص الوارد اسمه وبياناته الأخرى في نموذج الطلب.

"**طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني**" يُقصد بها بطاقات الدرهم الإلكتروني والخدمات الفورية للدرهم الإلكتروني ومدفوعات الدرهم الإلكتروني وغيرها من طرق السداد الأخرى المخصصة أو المعلنة على هذا النحو من قبل المصرف والسلطات المعنية وفقاً للقوانين المعمول بها وهذه الشروط والأحكام.

"**بطاقة الدرهم الإلكتروني**" يُقصد بها بطاقة الدرهم الإلكتروني الصادرة بموجب الإطار التنظيمي وفقاً للقوانين المعمول بها والوثائق التنفيذية بالتعاون مع وزارة المالية وغيرها من البنوك المشاركة بما فيها المصرف والتي يمكن استخدامها لسداد بعض المدفوعات إلكترونياً عن بعض الخدمات الإلكترونية الحكوميةالتي تقدمها بعض الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

"**الخدمات الفورية للدرهم الإلكتروني**" يُقصد بها طريقة السداد باستخدام الهاتف المحمول والمصممة لتزويد المتعامل بطرق سداد غير نقدية باستخدام تطبيق eDirham Instant. يمكن للمتعامل ربط تطبيق eDirham Instant على هاتفه المحمول ببطاقة الدرهم الإلكتروني الخاصة به الصادرة من المصرف أو بحسابه المصرفي لدى المصرف - رهناً بتوفير المصرف لتلك الخدمة - وذلك لتسهيل عمليات السداد غير النقدية.

"**مدفوعات الدرهم الإلكتروني**" يُقصد بها خدمات السداد الرقمية التي تتيحها أنظمة وزارة المالية بالتعاون مع المصرف وذلك لاستخدام بطاقة الدرهم الإلكتروني و/أو طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني.

"**حالة القوة القاهرة**" يكون لها المعنى المعطى لها بموجب هذه الشروط والأحكام.

"**حقوق الملكية الفكرية**" يُقصد بها جميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمصرف أو وزارة المالية أو أي شخص آخر يندرج تحت هذا المفهوم سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة وذلك وفقاً للقوانين المعمول بها.

"**الوثائق التنفيذية**" يُقصد بها أي تعليمات أو توجيهات أو إشعارات أو قواعد أو لوائح أو مبادئ توجيهية أو غيرها من المستندات التي يكون لها نفس التأثير والتي تكون صادرة عن وزارة المالية أو المصرف المركزي أو أي سلطة معنية أو المصرف من وقتٍ لآخر فيما يتعلق بالإطار التنظيمي أو بطاقة الدرهم الإلكتروني ومدفوعات الدرهم الإلكتروني.

"**الإطار التنظيمي**" يُقصد به الإطار التنظيمي الخاص بالدرهم الإلكتروني والذي وضعته أو تمتلكه أو تسيطر عليه أو تُنظمه السلطات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك وزارة المالية والمصرف المركزي.

"**أنظمة وزارة المالية**" يُقصد بها أي منصة أو نظام أو برنامج متعلق بالدرهم الإلكتروني أو يهدف لتوفير بعض الوظائف التشغيلية بما في ذلك النظام المُستخدم لإصدار واستخدام بطاقة الدرهم الإلكتروني ومدفوعات الدرهم الإلكتروني.

"**وزارة المالية**" يُقصد بها وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

"**الرموز الأمنية**" يُقصد بها أي رقم تعريفي خاص (سواء فيما يتعلق ببطاقة الدرهم الإلكتروني أو الخدمات الفورية للدرهم الإلكتروني أو مدفوعات الدرهم الإلكتروني أو غيرها) أو كلمة المرور أو المعلومات الأمنية أو البيانات البيومترية أو الرقم التعريفي الشخصي أو الإجابة على سؤال الأمان المحدد سواء كانت صادرة عن المصرف أو أحد أنظمة وزارة المالية أو أي طرف آخر ذي صلة.

"**الإجراءات الأمنية**" يُقصد بها التسهيلات والإجراءات المستخدمة للتحكم في استخدام وتشغيل بطاقة الدرهم الإلكتروني أو مدفوعات الدرهم الإلكتروني والتي تشترطها وزارة المالية أو المصرف أو أي طرف آخر ذو صلة بما في ذلك الرموز الأمنية.

"**البرامج والمواد**" يُقصد بها أي حل تكنولوجي أو خدمة أو منصة أو نظام أو برنامج متعلق بالإطار التنظيمي بما في ذلك أنظمة وزارة المالية وبرامج ومواد المصرف بما في ذلك أي محتوى أو أدوات أو غيرها من المواد التي تتعلق تعلقاً مباشراً أو غير مباشرٍ بالإطار التنظيمي أو بإصدار وتشغيل بطاقة الدرهم الإلكتروني ومدفوعات الدرهم الإلكتروني ولتسويتها ومخالصتها وصيانتها وتشغيلها.

1.2. التفسير

ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك فإن القواعد التالية تسري:

- عندما يمثل "المتعامل" شخصين أو أكثر فإن جميع التعهدات والنصوص والالتزامات والشروط والأحكام الواردة في هذا المستند تُعتبر صادرة من جانبهم وملزمة وسارية عليهم مجتمعين وعلى كل شخص منهم منفرداً.

- الإشارة إلى أي شخص تتضمن أي فرد أو مؤسسة أو شركة أ وجمعية أو منظمة أو جهة رسمية أو هيئة سواء كانت محلية أو أجنبية.

- تُستخدم أسماء البنود والعناوين الأخرى الواردة في هذا المستند للتسهيل فقط ولا تؤثر بأي صورة على تفسير أي من أحكامه.

- الإشارة إلى أحد القوانين تتضمن الإشارة لأي تعديل لها أو دمج أو إعادة سنها وكذلك جميع التشريعات الصادرة بموجبها ولتنفيذها.

- الكلمات الدالة على المفرد تتضمن الجمع والعكس صحيح.

- الكلمات الدالة على أي جنس تتضمن جميع الأجناس. كما أن الإشارة لـ "شهر" يُقصد بها الشهر الميلادي.

2. قبول الشروط والأحكام

يوافق المتعامل على استخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني ويوافق المصرف على إتاحتها للمتعامل وفقاً لأحكام هذا المستند والقوانين المعمول بها والوثائق التنفيذية وأي تعديلات عليها.

3. تعديل الشروط والأحكام

يحق للمصرف بسبب أي تغييرات في الإطار التنظيمي والقوانين المعمول بها والوثائق التنفيذية ("التغييرات التشريعية") أو لأي سبب آخر يراه المصرف ضرورياً ("تغييرات المصرف") من وقت لآخر تعديل أو تحديث أو تنقيح أي أجزاء من هذه الشروط والأحكام والرسوم ذات الصلة نتيجة ما سبق بإرسال إشعار خطي للمتعامل، وما لم يوضح المصرف خلاف ذلك فإن التغييرات التشريعية تكون سارية المفعول على الفور منذ إعلانها من قبل المصرف في تاريخ ذلك الإشعار. إذا كانت التغييرات تندرج تحت مفهوم "تغييرات المصرف" فسيُرسل المصرف إلى المتعامل إشعاراً بثلاثة (3) أيام عمل أو بأي مدة أخرى يُحددها المصرف، وفي حال عدم قبول المتعامل لتغييرات المصرف فيجب أن يتنازل المتعامل عن بطاقة الدرهم الإلكتروني إلى المصرف ويطلب إلغاء وإيقاف استخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني أثناء تلك الفترة ولكن إذا استمر المتعامل في استخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني بعد انقضاء تلك الفترة فإنه يُقر بقبوله لتغييرات المصرف.

4. حالات الإفصاح المسموح بها

يوافق ويُقر المتعامل بأن المصرف له الحق في الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات سرية إلى أي عضو في مجموعة الشركات التابعة للمصرف وأي شخص مشار إليه في المادة (9) (الاستعانة بالغير) وأي من ممثليهم وأي من المستشارين المهنيين ومزودي الخدمات أو الموردين التابعين للمصرف والمدققين والمحامين وإلى أي متنازل له أو مُحال إليه فعلي أو محتمل وأي سلطة معنية أو بموجب القوانين المعمول بها وأي شخص خاضع لالتزام الحفاظ على السرية.

5. المسؤولية والتعويض

يلتزم المتعامل بتعويض المصرف - إلا في حالات الاحتيال أو الإهمال أو سوء السلوك من جانب المصرف - عن أي مطالبات وطلبات وخسائر وتعويضات أضرار ومسؤوليات وإجراءات وقضايا وتكاليف ونفقات فعلية (بما في ذلك الرسوم القانونية وأي من رسوم المستشارين المهنيين الأخرى) وعن أي مسؤولية أخرى أياً كانت طبيعتها أو وصفها وأياً كان سببها والتي يتكبدها المصرف نتيجة المتعامل أو نتيجة أي مطالبات لأي طرف آخر فيما يتعلق بموضوع هذه الشروط والأحكام. لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي مطالبات وطلبات وخسائر وتعويضات أضرار ومسؤوليات وإجراءات وقضايا وتكاليف ونفقات (بما في ذلك الرسوم القانونية وأي من رسوم المستشارين المهنيين الأخرى) وعن أي مسؤولية أخرى أياً كانت طبيعتها أو وصفها والناشئة بسبب أي حدث خارج عن إرادة المصرف بما في ذلك (ولكن لا تقتصر على) القيود القانونية وأي تغيير في أي من القوانين المعمول بها أو إجراء من جانب الجهات الحكومية أو فشل المعدات أو البرامج والمواد أو الأعطال الخاصة بالأمور التقنية أو الكهرباء أو الاتصال أو الشبكة أو أي من حالات القوة القاهرة. لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو تبعية بما في ذلك فوات الربح أياً كان سببها وسواء كان يمكن التنبؤ بها أم لا وبغض النظر عما إذا كان المصرف قد استلم إشعاراً استلاماً فعلياً أو حكمياً. يُبرئ المصرف ذمته من أي مسؤولية عن الخسائر أو الأضرار التي قد يتكبدها المتعامل (1) إذا كان المصرف يتصرف بحسن نية وممتثلاً لهذه الشروط والأحكام وأي قوانين معمول بها، (2) بسبب عدم امتثال المتعامل لالتزاماته الواردة في هذه الشروط والأحكام والقوانين المعمول بها.

6. الإنهاء

يحق للمصرف إنهاء هذه الشروط والأحكام في أي وقت ولأي سبب أو بدون إبداء أسباب، ويكون هذا الإنهاء ساري المفعول والنفاذ بموجب إشعار مُرسل إلى المتعامل وبدون الحاجة إلى الحصول على أمر من المحكمة أو اتخاذ أي إجراءات قانونية. يجوز للمتعامل أن يطلب من المصرف إنهاء هذه الشروط والأحكام وعليه حينها أن يُرسل إشعاراً بالإنهاء إلى المصرف شريطة ألا يُخل هذا الإنهاء بالتزامات المتعامل وبحقوق المصرف عقب هذا الإنهاء بموجب هذه الشروط والأحكام والقوانين المعمول بها.

7. القوة القاهرة

لن يكون أي من الطرفين مسؤولاً تجاه الآخر عن أي تأخير في أداء التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام أو عدم أدائها والذي قد يحدث لأي سبب خارج عن إرادته بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الكوارث الطبيعية والإجراءات الحكومية والحروب والحرائق والفيضانات والانفجارات والاضطرابات المدنية ("القوة القاهرة"). يجب تعليق أي التزامات أثناء مدة استمرار القوة القاهرة بقدر ما تتأثر تلك الالتزامات بهذه القوة القاهرة.

8. حقوق الملكية الفكرية

لا يجوز للمتعامل استخدام أي من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بموضوع هذه الشروط والأحكام لأي سبب بدون الحصول على موافقة خطية مسبقة إلا إذا كان مسموحٌ له صراحةً بذلك قانونياً أو تعاقدياً. يُقر المتعامل ويوافق على امتثاله للحقوق والواجبات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام والقوانين المعمول بها والوثائق التنفيذية.

9. الاستعانة بالغير

بصرف النظر عن أي أحكام مخالفة لذلك واردة في هذا المستند أو في أي مكان آخر ومن أجل توفير خدمة بطاقة الدرهم الإلكتروني أو أي من مدفوعات الدرهم الإلكتروني، يحق للمصرف من وقتٍ لآخر الاستعانة بأي شخص آخر وتفويضه والتعاقد معه من الباطن والتنازل له وتعيينه ونقل حقوقه والتزاماته إلى هذا الشخص بما في ذلك أي من تابعيه أو شركاته التابعة أو مقدمي الخدمات التابعين له أو المستشارين المهنيين أو أي شخص آخر يراه المصرف مناسباً وفق تقديره المطلق. يحق لأي من هؤلاء الأشخاص المعلنين أو المعينين على هذا النحو من قبل المصرف تفويض أي من واجباتهم المفوضة إليهم من قبل المصرف إلى غيرهم.

10. الامتثال للقوانين المعمول بها

يؤكد المتعامل على امتثاله لجميع القوانين المعمول بها وجميع الالتزامات القانونية والنظامية الأخرى ويتعهد باستمرار امتثاله لها. يُقر المتعامل ويوافق على خضوعه لمتطلبات قانونية ونظامية أخرى فيما يتعلق بتقديم خدمة بطاقة الدرهم الإلكتروني ومدفوعات الدرهم الإلكتروني بما في ذلك أي متطلبات صادرة بموجب أي من الوثائق التنفيذية أو أي تعديلات على المتطلبات الصادرة سابقاً من وقت لآخر. لا يوجد في هذه الشروط والأحكام ما يُلزم المصرف بالقيام أو التوقف عن القيام بأي شيء والذي قد يؤدي حسبما يرى المصرف إلى خرق أي من القوانين المعمول بها أو الوثائق التنفيذية أو أي من الأوامر الصادرة عن أي محكمة مختصة أو سلطة معينة في أي ولاية قضائية ذات صلة.

11. سلطات وصلاحيات المصرف

بدون الإخلال بواجب المتعامل للامتثال للقوانين المعمول بها بموجب هذه الشروط والأحكام، يوافق المتعامل على امتلاك المصرف لصلاحية اتخاذ أي إجراء يراه مناسباً أو ضرورياً للوفاء بأي من التزاماته الواردة في هذا المستند أو للامتثال للوائح أي سلطة معنية بموجب القوانين المعمول بها والوثائق التنفيذية. يوافق المتعامل على قيامه بجميع الخطوات التي قد يطلبها المصرف في هذا الصدد من وقتٍ لآخر.

12. مكافحة غسل الأموال

يتعهد المتعامل بامتثاله لجميع القوانين المعمول بها على النحو المحدد في قوانين مكافحة غسل الأموال لدولة الإمارات العربية المتحدة ولأي من إجراءات مكافحة غسل الأموال التي يُحددها المصرف من وقت لآخر. يؤكد المتعامل على أن جميع الأموال المودعة في بطاقة الدرهم الإلكتروني وجميع الأرصدةٍ الموجود بها فيما بعد أو مدفوعات الدرهم الإلكتروني آتية من مصادر قانونية ومشروعة ولا تخرق بأي حال أي من القوانين المعمول بها بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال لدولة الإمارات العربية المتحدة ولوائح المصرف المركزي.

13. الإجراءات الأمنية

يمتثل المتعامل للإجراءات الأمنية وأي تعليمات صادرة إليه من قبل المصرف أو وزارة المالية أو أي طرف آخر ذي صلة فيما يتعلق بطرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني. يلتزم المتعامل بإخطار مصرف أبوظبي الإسلامي وعند الاقتضاء وزارة المالية ومزود الخدمة المعني في أقرب وقت ممكن عندما يصل إلى علمه حدوث أي وصول أو محاولة وصول غير مصرح به أو إجراء أو محاولة إجراء أي معاملة غير مصرح بها.

14. البرامج والمواد

ما لم يتم الاتفاق صراحةً على خلاف ذلك، فإن ملكية البرامج والمواد وجميع الحقوق فيها تؤول إلى مالك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وفقاً للقوانين المعمول بها، إلا أنه في حالة الترخيص المحدد غير الحصري للاستخدام الممنوح بصورة قانونية أو تعاقدية فلن يكتسب المتعامل أي حقوق فيما يتعلق به أياً كانت. يُقر المتعامل بأن استخدام بعض البرامج والمواد قد يكون خاضعاً لقيود والتزامات إضافية عليه، وأن هذه القيود والالتزامات تُمثل جزءًا لا يتجزأ من أجل استخدام البرامج والمواد والتي يجب على المتعامل الامتثال لها وأنه قد وافق على أي شروط وأحكام إضافية مفروضة على المستخدم باستخدامه أي من البرامج أو المواد. يتعهد المتعامل بعدم تغيير أي من البرامج أو المواد أو هندستها عكسياً أو نسخها أو نشرها أو نقلها للغير.

15. شروط وأحكام استخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني

يوافق المتعامل على الامتثال للالتزامات التالية:

15.1. يوقع المتعامل على بطاقة الدرهم الإلكتروني عقب استلامها ولا يجوز استخدامها إلا بواسطة المتعامل طوال مدة سريانها المطبوعة عليها وذلك رهناً بحق المصرف وفق تقديره المطلق وبدون إشعار مسبق في سحب حق استخدامها في أي وقت في حال مخالفة هذه الشروط والأحكام.

15.2. إن المبالغ المودعة في بطاقة الدرهم الإلكتروني وأي مبالغ موجودة في رصيدها تُعتبر قرضاً من المتعامل إلى المصرف مضموناً من قبل المصرف بدون استحقاق المتعامل لأي أرباح أو أي صورة من صور العائدات على رصيد بطاقة الدرهم الإلكتروني (حتى ولو كان ذلك ممارسة شائعة). يتعهد المصرف بأن يُسدد الرصيد الموجود في بطاقة الدرهم الإلكتروني عند طلبها شريطة امتثال المتعامل لهذه الشروط والأحكام أثناء تقديم هذا الطلب من أي من القنوات المتاحة لذلك. يجوز للمصرف استثمار جميع المبالغ الموجودة في بطاقة الدرهم الإلكتروني بالطريقة التي يراها المصرف مناسبة وفق تقديره المطلق. إن جميع العائدات على هذا الاستثمار تكون ملكية خاصة بالمصرف ولا يستحق المتعامل أي جزء منها.

15.3. يجوز للمتعامل استخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني لسداد مبالغ إلى الجهات الذي يقبلون طرق السداد بالدرهم الإلكتروني وذلك باستخدام أرصدته المتاحة. لن يكون المصرف مسؤولاً عن معالجة عمليات السداد في حال عدم كفاية الرصيد.

15.4. يلتزم المتعامل بالإبقاء على جميع الرموز الأمنية سرية ولا يجوز له الإفصاح عن تلك الرموز الأمنية أو إتاحتها للغير. يلتزم المتعامل ببذل العناية الواجبة لمنع أي فقدان أو سرقة أو استخدام خاطئ لأي من الرموز الأمنية. في حال فقدان أحد الرموز الأمنية أو سرقته أو تقييده بأي طريقة أخرى أو الكشف عنه للغير، فيلتزم المتعامل على الفور بإلغاء تفعيل طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني وإخطار المصرف والسلطات المعنية بتلك الملابسات على الفور. لن يكون المصرف مسؤولاً في أي حال من الأحوال عن فقدان طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني أو إساءة استخدامها بما في ذلك بطاقة الدرهم الإلكتروني أو أي رقم تعريفي شخصي مُستخدم أو أي من الرموز الأمنية الأخرى.

15.5. يضمن المتعامل الاحتفاظ الجيد ببطاقة الدرهم الإلكتروني وكذلك بذل أقصى قدر من العناية لمنع فقدانها أو سرقتها أو استخدامها أو انتقال ملكيتها إلى أي شخص آخر. يلتزم المصرف بإخطار المصرف والسلطات المعنية بتلك الملابسات على الفور. لن يكون المصرف مسؤولاً في حال استخدام أي من بطاقات الدرهم الإلكتروني المفقودة أو المسروقة قبل تلقي المصرف إشعاراً يفيد بفقدانها أو سرقتها.

15.6. يلتزم المتعامل باستخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني في المعاملات المسموح بها والقانونية وللأغراض القانونية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة فقط وفقاً للقوانين المعمول بها وهذه الشروط والأحكام.

15.7. يلتزم المتعامل بسداد جميع الرسوم والنفقات والضرائب والتكاليف المفروضة من قبل المصرف ووزارة المالية ومزود الخدمة المعنين على جميع المعاملات المُنفذة باستخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني. يجوز سداد تلك الرسوم والنفقات والضرائب والتكاليف من الرصيد الموجود في رصيد الدرهم الإلكتروني إذا كان الرصيد كافياً. يحق للمصرف ولكنه لن يكون ملزماً بأن يخصم من حساب المتعامل لدى المصرف للأسباب المذكورة آنفاً أو أن يخصم أي مبلغ مستحق للمصرف.

15.8. يجوز للمصرف أو وزارة المالية أو أي سلطة معنية أخرى فرض بعض القيود على طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني بما في ذلك قيود الحد الأقصى اليومي لعدد المعاملات المنفذة وقيمة تلك المعاملات (سواء مفردةً أو مجتمعةً) وأي قيود أخرى يراها المصرف أو وزارة المالية أو أي سلطة معنية مناسبة. يجوز للمصرف أو السلطة المعنية تغيير تلك القيود بدون إبداء أسباب أو إرسال إشعار مسبق إلى المتعامل. ما لم ينص المصرف أو السلطة المعنية على خلاف ذلك فإن تلك التغييرات تسري على الفور.

15.9. يجوز للمصرف أو أي سلطة معنية في أي وقت ولأي سبب أو بدون إبداء أسباب إلغاء أي من طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني أو حجبها أو تعليقها أو إلغاء تفعيلها أو إنهائها أو استبدالها، شريطة ألا يُخل هذا الإلغاء أو التعليق أو الاستبدال أو الإنهاء بأي من حقوق ومسؤوليات المتعامل المكفولة له فيما يتعلق بها وذلك قبل تاريخ هذا الإلغاء أو التعليق أو الاستبدال أو الإنهاء.

15.10. يتعهد المتعامل بعدم استخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني أو استخدام أي من الحقوق والمنافع بموجبها لأي غرض يتنافى مع الشريعة الإسلامية. إذا وجد المصرف أن أي من استخدامات هذه الطرق متنافي مع الشريعة الإسلامية فمن حق مصرف أبوظبي الإسلامي بدون الإخلال بأي حقوق أخرى إلغاء تفعيل طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني وإلغاء حق استخدام المتعامل لها وكذلك منع استخدامها والوصول إليها، ولن يكون المصرف مسؤولاً تجاه المتعامل عن أي خسائر أو أضرار أو نفقات متكبدة نتيجة ذلك.

15.11. يلتزم المتعامل بأخذ جميع الاحتياطات لضمان أن استخدامه للطرق أو الأجهزة الإلكترونية بغرض استخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني والبرامج والمواد غير متأثر بفيروسات الكمبيوتر وبرامج حصان طروادة (مثل برامج إدخال المفاتيح) وغيرها من البرامج أو المكونات الضارة.

15.12. لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خدمات و/أو سلع (حسب الأحوال) يشتريها المتعامل باستخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني أو عن عدم وفاء أي جهة أو طرف آخر بالتزاماته. يلتزم المتعامل في جميع الظروف باحترام جميع المعاملات المنفذة. حتى تكون المطالبة صحيحة فيلتزم المتعامل بإبلاغ المصرف بالنزاع خلال أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ المعاملة أو خلال أي فترة أخرى يحددها المصرف أو وزارة المالية. ستُطبق رسوماً عن كل معاملة متنازع عليها وفقاً لجدول الرسوم الصادر عن المصرف.

15.13. إن أي مطالبات أو نزاعات ناشئة من المعاملات المنفذة خارج شبكات طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني وفقاً للإطار التنظيمي والقوانين المعمول بها ستكون باطلة.

16. الضرائب

يكون المتعامل وحده مسؤولاً عن سداد قيمة جميع الضرائب وعن تسوية شؤونه الضريبية وفقاً للقوانين المعمول بها. ما لم يُنص صراحةً على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ المنصوص في هذا المستند على وجوب سدادها من قبل المتعامل غير شاملة لأي من الضرائب المفروضة (بما في ذلك ولكن لا تقتصر على ضريبة القيمة المضافة أو أي ضريبة أخرى).

17. الضمانات المحدودة

باستثناء الأسباب التي تقع خارج إرادة المصرف أو الأسباب الأخرى التي تُعزى إلى الغير أو القوة القاهرة، فسيستخدم المصرف جميع الجهود المعقولة لضمان أن البرامج والمواد المملوكة للمصرف المتعلقة بطرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني تعمل بشكل جيد، ولن يكون المصرف مسؤولاً عن خرق أي من الشروط والأحكام الضمنية بما في ذلك ولكن لا تقتصر على الشروط والأحكام الخاصة بالجودة المرضية أو قدرة الجهات المعنية لأي سبب.

18. استخدام المراسلات

18.1. وفقاً لهذه الشروط والأحكام، يُقر المتعامل ويوافق على أنه يجوز للمصرف استخدام أي من بيانات الاتصال المتاحة في سجلات المصرف والتي قدمها المتعامل بما في ذلك رقم هاتفه المحمول و/أو تليفونه وعنوان بريده الإلكتروني المسجل وعنوان بريده (في محل الإقامة ولاستقبال المراسلات) وذلك للتواصل مع المتعامل بخصوص أي خدمات أو أسباب تشغيلية ولإخطار المتعامل بأي تغييرات بما في ذلك ولكن لا تقتصر على الرسوم والنفقات والتكاليف أو إضافة أو تعديل أي خدمات بموجب هذه الشروط والأحكام.

18.2. إن المراسلات من خلال البريد الإلكتروني أو الإنترنت أو الرسائل القصيرة (SMS) أو أي طرق أخرى مماثلة تنطوي على مخاطر، ويُقر المتعامل بتحمل تلك المخاطر وبأنه يمكن للغير الوصول إلى تلك المراسلات أو رصدها أو تعديلها أو اعتراضها بأي طريقة أخرى. لن يكون المصرف مسؤولاً تجاه المتعامل أو أي طرف آخر في حال حدوث أي مما سبق لأي من المراسلات بين المصرف والمتعامل (أو تلك التي تبدو أنها تمت من جانب المتعامل) أو أي مراسلات يطلب المتعامل من المصرف القيام بها مع أي طرف آخر.

19. استقلالية البنود

إذا ثبت أو تقرر من قبل المحكمة بصورة نهائية أن أي من بنود هذه الشروط والأحكام غير ساري أو غير قانوني أو غير قابل للنفاذ فإن سريان وقانونية ونفاذ باقي أجزاء هذه البنود لن تتأثر وستظل كاملة السريان والنفاذ.

20. مجمل ما تم الاتفاق عليه

إن هذه الشروط والأحكام تُمثل مجمل ما تم الاتفاق عليه بين المصرف والمتعامل فيما يتعلق باستخدام طرق السداد الخاصة بالدرهم الإلكتروني، كما أنها تحل محل أي مراسلات وتعهدات ومناقشات موجودة مسبقاً بين المصرف والمتعامل.

21. التنازل

إن عدم قدرة المصرف في أي وقت على إنفاذ أي من البنود الواردة في هذه الشروط والأحكام أو القوانين المعمول بها لن تؤثر بأي حال على حقوقه المستقبلية في طلب الأداء الكامل من جانب المتعامل، كما أن التنازل عن أي خرق لأي من البنود لن يُعتبر تنازلاً عن أي خرق لاحق لأي من البنود أو تنازلاً عن البند نفسه.

22. التأكيدات الإضافية

يلتزم المتعامل بالقيام بجميع الأفعال الإضافية وتحرير جميع المستندات التي قد تكون ضرورية من وقت لآخر لإنفاذ هذه الشروط والأحكام بصورة كاملة وكذلك لمنح المصرف حق التمتع الكامل بالحقوق والمنافع بموجب هذه الشروط والأحكام.

23. القانون الحاكم والولاية القضائية

تخضع هذه الشروط والأحكام وتُفسر وفقاً للقوانين المعمول بها بقدر عدم تعارض هذه القوانين مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تفسرها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمصرف، وفي حالة التعارض فإن قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية تسود. يخضع المتعامل بصورة لا رجعة فيها إلى الولاية القضائية الحصرية لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لسماع أي دعوى أو إجراء والتقرير بشأنه ولتسوية أي نزاعات قد تنشأ من هذه الشروط والأحكام أو فيما يتعلق بها.